الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
GENERAL SECRETARIAT OF THE
EXECUTIVE COUNCIL

# الجريدة الرسمية

30 سبتمبر 2025 م – العدد التاسع

# الجريـدة الـرسميـة

السنة الرابعة والخمسون ـ العدد التاسع


| | الصفحة |
|---|---|
| **قرارات ولي العهد رئيس المجلس التنفيذي:** | |
| قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (17) لسنة 2025 بإعادة تشكيل مجلس إدارة هيئة البيئة – أبوظبي. | 5 |
| **قرارات المجلس التنفيذي:** | |
| قرار المجلس التنفيذي رقم (135) لسنة 2025 بشأن تشكيل مجلس أمناء هيئة زايد لأصحاب الهمم. | 9 |
| قرار المجلس التنفيذي رقم (148) لسنة 2025 بشأن تعديل رسوم عمليات الدفع الرقمي لخدمات منصة "سداد أبوظبي". | 10 |
| **قرارات أخرى :** | |
| **قرارات هيئة البيئة – أبوظبي:** | |
| قرار رئيس مجلس إدارة هيئة البيئة – أبوظبي رقم (6) لسنة 2025 بشأن إصدار سياسة صون واستعادة التنوع البيولوجي في إمارة أبوظبي. | 13 |
| * مرفق: سياسة صون واستعادة التنوع البيولوجي في إمارة أبوظبي يوليو 2025. | 14 |

# قرارات ولي العهد رئيس المجلس التنفيذي

# قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (17) لسنة 2025
# بإعادة تشكيل مجلس إدارة هيئة البيئة – أبوظبي

**نحن خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولي العهد رئيس المجلس التنفيذي.**

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (16) لسنة 2005 بشأن إعادة تنظيم هيئة البيئة – أبوظبي وتعديلاته.
- وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (142) لسنة 2022 بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة هيئة البيئة – أبوظبي.
- وبناء على ما عرض على المجلس التنفيذي، وموافقة المجلس عليه.
- أصدرنا القرار الآتي:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل مجلس إدارة هيئة البيئة – أبـــوظبي، برئاسة سمو الشيخ/ حمدان بن زايد آل نهيان، وعضوية كل من:

1. معالي / محمد أحمد البواردي، نائباً للرئيس.
2. وزير التغير المناخي والبيئة.
3. رئيس دائرة البلديات والنقل.
4. رئيس دائرة التنمية الاقتصادية.
5. رئيس دائرة الصحة.
6. رئيس دائرة الطاقة.
7. مدير عام هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية.

المادة الثانية

مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة الثالثة

يُنفذ هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**خالد بن محمد بن زايد آل نهيان**
**ولي العهد**
**رئيس المجلس التنفيذي**

صدر عنا في أبوظبي
بتاريخ: 25 – سبتمبر – 2025 م
الموافق: 03 – ربيع الآخر – 1447 هـ

# قرارات
# المجلس التنفيذي

# قرار المجلس التنفيذي رقم (135) لسنة 2025
# بشأن تشكيل مجلس أمناء هيئة زايد لأصحاب الهمم

بعد الاطلاع على القانون رقم (4) لسنة 2025 بإنشاء هيئة زايد لأصحاب الهمم، قرر المجلس التنفيذي ما يأتي:

1. يُشكل مجلس أمناء هيئة زايد لأصحاب الهمم برئاسة سمو الشيخ / خالد بن زايد آل نهيان "حفظه اللّه"، وعضوية كل من أصحاب المعالي والسعادة:
   - رئيس دائرة تنمية المجتمع، نائباً للرئيس.
   - رئيس دائرة التعليم والمعرفة.
   - رئيس دائرة الصحة.
   - مدير عام هيئة أبوظبي للطفولة المبكرة.
   - وكيل دائرة البلديات والنقل.
   - أمين عام مجلس أبوظبي الرياضي.
   - مدير عام مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني.
2. مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

**سيف سعيد غباش**
**الأمين العام**

صدر بتاريخ: 26 – أغسطس – 2025 م
الموافق: 03 – ربيع الأول – 1447 هـ

## قرار المجلس التنفيذي رقم (148) لسنة 2025
## بشأن تعديل رسوم عمليات الدفع الرقمي لخدمات منصة "سداد أبوظبي"

بعد الاطلاع على قرار المجلس التنفيذي رقم (197) لسنة 2019 بشأن منصة الدفع الرقمي لحكومة أبوظبي وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (103) لسنة 2024 بشأن تعديل اتفاقية منصة "سداد أبوظبي"، قرر المجلس التنفيذي ما يأتي:

1. الموافقة على تعديل رسوم عمليات الدفع الرقمي لخدمات منصة "سداد أبوظبي"، وفق الجدول التالي:

| قيمة المعاملة | الرسوم الحالية | الرسوم المعدلة |
|---|---|---|
| المعاملات التي تقل قيمتها عن (50) درهم | لا توجد رسوم | لا توجد رسوم |
| المعاملات التي لا تقل قيمتها عن (50) درهم، ولا تزيد على (1000) درهم | (3) دراهم | (6) دراهم وتزداد بمعدل درهم واحد سنوياً في الأول من يناير من كل عام، لتبلغ (10) دراهم في 1 يناير 2029 |
| المعاملات التي تزيد قيمتها على (1000) درهم | (3) دراهم | (5%) من قيمة المعاملة، بحد أقصى (100) درهم |

2. الإيعاز لدائرة التمكين الحكومي للسير في الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما جاء أعلاه وفق النظم المتبعة.
3. يُنفذ هذا القرار خلال أسبوع من تاريخ صدوره

**سيف سعيد غباش**
**الأمين العام**

صدر بتاريخ: 04 – سبتمبر – 2025 م
الموافق: 12 – ربيع الأول – 1447 هـ

# قرارات أخرى

**قرار رئيس مجلس إدارة هيئة البيئة – أبوظبي**

**رقم ( 6 ) لسنة 2025**

**بشأن إصدار سياسة صون واستعادة التنوع البيولوجي في إمارة أبوظبي**

**رئيس مجلس إدارة هيئة البيئة – أبوظبي**

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي وتعديلاته،
- وعلى القانون رقم (16) لسنة 2005 بشأن إعادة تنظيم هيئة البيئة – أبوظبي وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها وتعديلاته.

تقرر الآتي:

**المادة الأولى**

إصدار سياسة صون واستعادة التنوع البيولوجي في إمارة أبوظبي المرفقة بهذا القرار.

**المادة الثانية**

تقوم هيئة البيئة – أبوظبي وبالتنسيق مع الجهات المعنية بمتابعة وتنفيذ الأدوات الواردة في السياسة وفق خطتها الزمنية.

**المادة الثالثة**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

**حمدان بن زايد آل نهيان**

**رئيس مجلس الإدارة**

**صدر في أبوظبي**
**بتاريخ: 02 / 09 / 2025 م**
**الموافق:10/ 03 / 1447 هـ**

هيئة البيئة - أبوظبي
Environment Agency - ABU DHABI

# سياسة صون واستعادة التنوع البيولوجي في إمارة أبوظبي

يوليو 2025

## 1. المقدمة

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً كبيراً بالمحافظة على نظمها البيئية والأنواع المحلية باعتبارها هدفاً رئيسياً لسياستها التنموية، وبذلت جهوداً مكثفة في المحافظة على البيئة وتنميتها في ظل ظروف مناخية صحراوية. وفي هذا السياق صادقت الدولة في العام 1999 على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي التي صدرت في العام 1992. وقد نصت الاتفاقية على أن "التنوع البيولوجي والفوائد التي يوفرها أمر أساسي لرفاهية الإنسان وسلامة كوكب الأرض. وعلى الرغم من الجهود المستمرة، فإن التنوع البيولوجي يتدهور في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض أو يتفاقم في ظل سيناريوهات العمل المعتاد". كذلك يمهد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 لخطة عمل قائمة على أحدث المستجدات للبناء على الجهود السابقة وإحداث تحول في علاقة المجتمع بالتنوع البيولوجي لتحقيق رؤية العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2050. وفي مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي في ديسمبر 2022، اعتمدت الدول الأطراف إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وتمت مطالبة الدول الأطراف بتحديث استراتيجياتها وسياساتها ومواءمتها مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020.

تماشيا مع تعاريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي، يتم تعريف التنوع البيولوجي على أنه "تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها النظم الإيكولوجية البرية والبحرية والأحياء المائية والمكونات البيئية التي تعد جزءاً منها، وذلك يتضمن التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع والنظم الإيكولوجية". وبالتالي فإن التنوع البيولوجي هو تنوع الحياة على الأرض، وجميع الكائنات الحية، والأنواع، والمجموعات؛ والاختلافات الجينية بينها؛ والتجمعات المركبة من المجتمعات والنظم الإيكولوجية.

استلهاماً لفكر ورؤية القائد المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، فقد تم التأكيد على حماية التنوع البيولوجي كأولوية رئيسية لدولتنا الحبيبة ولحكومة إمارة أبوظبي، كما يتضح من أهداف السياسة العامة للبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة (2021) والأجندة الخضراء للدولة (2015-2030)، واستراتيجية الإمارات للحياد المناخي (2050)، والإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي في الدولة (2031)، والمئوية البيئية لإمارة أبوظبي (2071) وإستراتيجية التغير المناخي في إمارة أبوظبي (2023-2027) وغيرها من الخطط والاستراتيجيات.

## 2. الوضع الحالي للتنوع البيولوجي في إمارة أبوظبي

ازدادت التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي في إمارة أبوظبي بشكل ملحوظ في العقود الماضية، فقد أدى التوسع العمراني والزراعي والصناعي ومشاريع البنية التحتية إلى تغيير استخدامات الأراضي، وبالتالي فقدان الموائل وتجزئتها. كما أدى ارتفاع أعداد الثروة الحيوانية المحلية إلى تفاقم الرعي الجائر للنباتات المحلية، بينما أدى استمرار الضغط والطلب على مخزون الأسماك إلى الاستغلال المفرط لمصائد الأسماك. وتشير تغيرات المناخ في المنطقة إلى زيادة وتيرة الجفاف

وعدم انتظام هطول الأمطار مع تناقص كمياتها، وارتفاع درجات الحرارة بشكل عام (تقرير حالة البيئة، 2017).

### 1-2 النظم البيئية البرية والبحرية

أصبحت النظم البيئية البرية والبحرية ذات المقدرة الطبيعية على التأقلم تحت تهديد التغيرات المناخية والضغوطات البشرية المتصاعدة. وبناءً على آخر تقييم محلي تم إجراؤه وفقاً لمعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)، فمن بين (16) نظاماً بيئياً تم تقييمها في إمارة أبوظبي تم تحديد (12) نظاماً بيئياً (75٪) في حالات متفاوتة من التهديد، تشمل نظامين اثنين (13٪) مهددة بالانقراض من الدرجة الأولى، و(5) نظم (31٪) مهددة بالانقراض و(5) نظم أخرى (31٪) معرضة للانقراض، في حين تم تحديد (4) نظم بيئية (25٪) أقل تهديداً وفقاً لقدرتها على تحمل المخاطر المرتبطة بتوزيعها الجغرافي الحالي (كما يظهر الشكل رقم 1). ولا يوجد دليل في الوقت الحالي على أي انهيار لنظم بيئية في الإمارة.

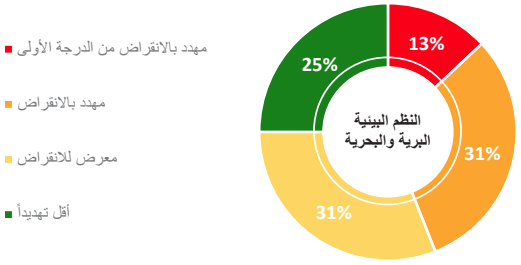


الشكل رقم (1): النسبة المئوية من العدد الكلي للنظم البيئية البرية والبحرية في الإمارة والتي تم تحديدها كأنظمة مهددة/معرضة للانقراض باستخدام تصنيف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)

### 2-2 القائمة الحمراء لأنواع الحياة الفطرية

فيما يتعلق بالقائمة الحمراء لأنواع الحياة الفطرية في إمارة أبوظبي، وكما يظهر الشكل رقم (2)، فمن بين (244) نوعاً تم تقييمها في الإمارة، فإن (74) نوعاً تقع تحت فئات التهديد الثلاث: فئة الأنواع المهددة بالانقراض من الدرجة الأولى (10٪)، وفئة الأنواع المهددة بالانقراض (11٪) وفئة الأنواع المعرضة للانقراض (10٪).

### 3-2 العوامل المؤثرة على التنوع البيولوجي

تتعرض الأنواع الحيوانية والنباتية المحلية والموائل الطبيعية في إمارة أبوظبي للعديد من الضغوطات الناجمة عن التنمية

الاقتصادية المتسارعة، والتغيرات المناخية، والاستخدام غير المستدام للموارد، بالإضافة إلى وجود الأنواع الغازية والدخيلة.

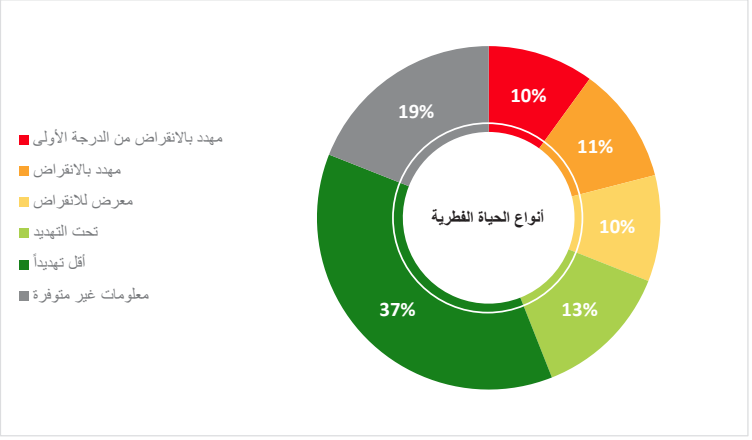


الشكل رقم (2): تصنيف الأنواع الموجودة في الإمارة حسب تصنيف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)

- **التغير المناخي:** توضح استراتيجية التغير المناخي في إمارة أبوظبي (2023-2027) بأن مناخ الإمارة يشهد ارتفاعاً في درجات حرارة الجو والمياه البحرية، وارتفاعاً في مستوى سطح البحر. كما سجلت الإمارة تغيرات في مستوى هطول الأمطار وحالات مناخية حادة مثل الزيادة في شدة العواصف وموجات الجفاف والفيضانات. وعليه أصبحت النظم البيئية البرية والبحرية ذات المقدرة الطبيعية على التأقلم تحت تهديد التغيرات المناخية والضغوطات البشرية المتصاعدة.
- **التلوث:** يُعد التلوث أحد العوامل البيئية الرئيسية التي تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي، حيث تؤثر مصادر التلوث المتنوعة على الأنظمة البيئية والنباتات والحيوانات بشكل كبير. وتؤثر المخلفات البلاستيكية بشكل كبير على الحياة البحرية، وذلك عبر ابتلاعها من قبل الأحياء البحرية أو وقوع تلك الأحياء في شباكها، وكذلك عبر تفككها في مياه البحار لتشكل مواد كيميائية سامة ذات آثار سلبية كبيرة ليس فقط على الأنواع الحية إنما على صحة الإنسان من خلال تلوث الأغذية البحرية.
- **الأنواع الدخيلة والغازية:** يؤدي دخول وانتشار الأنواع الدخيلة والغازية إلى تعطيل النظم البيئية المحلية وتهديد

بقاء الأنواع المحلية من خلال التنافس على الموارد وتدمير الموائل حيث حددت وزارة التغير المناخي والبيئة وجود 250 نوع غريب و24 نوع غازي في الدولة.

- **العوامل الاجتماعية:** تعتبر ممارسات الاستهلاك غير المستدام من العوامل الاجتماعية الرئيسية المؤثرة على التنوع البيولوجي في الإمارة وبالتحديد الرعي الجائر الذي يهدد الموائل الطبيعية في الإمارة، وبالأخص الأنواع النباتية المحلية، التي تعد بدورها عنصراً مهماً في توفير المأوى للحيوانات والحشرات والحد من تآكل التربة. كما وتؤثر أيضاً ممارسات الصيد الجائر برياً أو بحرياً على التنوع البيولوجي في الإمارة.
- **العوامل الاقتصادية:** أدى تحول استخدام الأراضي وزيادة المشاريع التنموية إلى تجزئة الموائل. وتشكل مشاريع التنمية الساحلية في الإمارة التحدي الأكبر خصوصاً مع وجود العديد من الصناعات الثقيلة على الساحل والتي تستخدم مياه البحر لأغراض تحلية المياه أو التبريد مما يخلق ضغطاً خاصة على البيئات الساحلية. كما أن أنشطة السياحة البيئية وزيادة عدد الزوار والسائحين للوجهات الطبيعية سيهدد مواطن الكائنات وسيتسبب في تناقص أعدادها إن لم يكون هناك نظم لإدارة وتشغيل هذه الوجهات الطبيعية باعتبارها أماكن عالية التأثر.
- **العوامل السياسية:** يؤدي القصور في تطبيق بعض التشريعات المرتبطة بحماية البيئة والموائل إلى تدهور التنوع البيولوجي. كما يؤدي غياب التعاون العالمي المنسق بشأن قضايا مهمة مثل تغير المناخ، والتلوث، وصون الموارد الطبيعية إلى إعاقة التقدم في تحقيق أهداف التنوع البيولوجي. وعليه يتطلب التعامل مع فقدان التنوع البيولوجي نهجاً شاملاً يأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للمشكلة، وتعزيز السياسات التي توائم بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، إلى جانب تعزيز الوعي الاجتماعي، والإدارة البيئية المستدامة.

### 3. الأثر المحتمل لتدهور التنوع البيولوجي

سيشكل تدهور التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية عواقب بيئية وخيمة من أهمها اختلال خدمات النظم البيئية الأساسية مثل تنقية الهواء والماء، وسيزداد تعرض الكائنات والموائل لآثار التغير المناخي نتيجة لانخفاض قدرتها على التكيف. ويشير تقرير المخاطر العالمية لعام 2024 الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي إلى أن فقدان التنوع البيولوجي يشكل خطراً عالمياً حرجاً ويهدد الصحة والاستقرار الاقتصادي، كما يقوض رفاهية الإنسان وقدرته على التكيف في المجتمع. كذلك يشير تقييم المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) لعام 2019 أن فقدان الموائل الساحلية والشعاب المرجانية يحد من حماية السواحل الأمر الذي يزيد من مخاطر الفيضانات والأعاصير مما يهدد الحياة والممتلكات لما يتراوح بين 100 مليون و300 مليون شخص ممن يعيشون في مناطق ساحلية معرضة لفيضانات تحدث مرة كل 100 عام.

من الناحية الاقتصادية، تعد النظم الإيكولوجية الصحية مهمة لاستمرار الاقتصادات والمجتمعات على المدى الطويل. ويمثل التعرف على المدى الكامل للتأثير الاقتصادي المحتمل لفقدان التنوع البيولوجي تحدياً حيث تشير حسابات المنتدى

الاقتصادي العالمي أن 44 تريليون دولار من الناتج الاقتصادي العالمي يعتمد بشكل متوسط أو كبير على الطبيعة وخدماتها، وتشكل هذه القيمة أكثر من نصف الناتج الإجمالي العالمي. ويشير تقييم IPBES في العام 2019 إلى أن تدهور الأراضي أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية في 23% من مساحة اليابسة في العالم، ويتعرض للخطر نتيجة لفقدان الملقحات ناتج عالمي سنوي من المحاصيل تتراوح قيمته بين 235 و577 بليون دولار.

تعتمد وترتبط المجتمعات المحلية بشكل وثيق في إمارة أبوظبي في تراثها وثقافتها ببيئتها الطبيعية وتنوعها البيولوجي الغني، حيث تعتمد المجتمعات في المناطق الساحلية على التنوع البيولوجي البحري، وهو ما يجعل استدامة الموارد البحرية أمراً بالغ الأهمية لتعزيز التراث البحري. ويرتبط المجتمع والهوية الإماراتية بالبيئة الصحراوية ارتباطاً وثيقاً أيضاً، فهي مصدراً للعديد من الرياضات التراثية، كما وتعتبر الكائنات الحية البرية مثل الإبل والصقور وأشجار الغاف رموزاً ثقافيةً وتراثيةً للدولة، وعليه فإن تضرر التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية قد يؤثر على العادات والممارسات التقليدية المرتبطة بهذه البيئات وبالتالي قد يكون هناك انخفاض في وعي الأجيال القادمة بالربط بين التراث والبيئة الطبيعية للإمارة. كذلك فإن جاذبية الوجهات الطبيعية في الإمارة ستتأثر بفقدان التنوع البيولوجي، مما سيؤثر بدوره على عائدات السياحة ويقلل من الفوائد الاقتصادية المحلية. وتؤثر هذه الخسارة على إمكانات السياحة البيئية، مما يتطلب جهوداً أكثر تكلفةً لاستعادة جاذبية المناطق الطبيعية وتعزيز السياحة البيئية.

تماشياً مع التوجهات الوطنية، ونظراً لأهمية التنوع البيولوجي كأساس لرأس المال الطبيعي في إمارة أبوظبي، وفي ظل مخاطر تدهور التنوع البيولوجي في الإمارة والحاجة إلى تعزيز الوعي والحوكمة لحماية النظام البيئي والحفاظ على الخدمات والوظائف الأساسية العديدة التي توفرها الطبيعة لرفاهية الإنسان، فإن الضرورة تستدعي وضع سياسة واضحة بشأن صون واستعادة التنوع البيولوجي لتحديد الأولويات والمبادئ المحلية لحماية التنوع البيولوجي وتنفيذ خطة مركزة للحفاظ على النظم الإيكولوجية الطبيعية في الإمارة، الأمر الذي يعتبر مسؤولية جميع الشركاء سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.

## 4. إطار السياسة

### 4-1 نطاق التطبيق

تنطبق السياسة على جميع مناطق إمارة أبوظبي، وتغطي جميع أنواع النباتات والحيوانات المحلية المسجلة حالياً في الإمارة والتي سيتم تسجيلها في المستقبل، بالإضافة إلى النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والبرية المرتبطة بها. ولا تغطي هذه السياسة الأنواع المعروفة بأنها غير أصلية أو الأنواع الدخيلة والغازية.

## 2-4 بيان السياسة وأهدافها

**بيان السياسة: "** ***ضمان استدامة التنوع البيولوجي والخدمات المختلفة التي تقدمها النظم الإيكولوجية، والمحافظة على الدور المحوري لهذا التنوع في التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع، ورسم التوجهات المستقبلية الهادفة إلى حماية الأنواع المحلية والموائل الطبيعية والاستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي*** **"**

تسعى السياسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) استدامة التنوع البيولوجي المحلي والتصدي للتهديدات الرئيسية التي يتعرض لها.

2) حماية الموائل البرية والبحرية الضرورية للحفاظ على النباتات والحيوانات المحلية.

3) تعزيز معرفة جميع الشركاء بأهمية التنوع البيولوجي المحلي وخدمات النظم الإيكولوجية في الإمارة.

## 3-4 الإطار القانوني

تم تطوير هذه السياسة بموجب القانون رقم (16) لسنة 2005 بشأن إعادة تنظيم هيئة البيئة - أبوظبي، حيث يعطي القانون الصلاحية للهيئة لحماية البيئة والحياة الفطرية وتنوعها البيولوجي في بيئتها الطبيعية، ومراقبتها وتقديم الاقتراحات والتوصيات وتطوير سياسات بيئية متوازنة وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة للحفاظ على البيئة وتنمية الحياة الفطرية.

كما يأتي إعداد السياسة بالتوافق مع متطلبات قوانين وتشريعات اتحادية ومحلية ذات صلة بالتنوع البيولوجي من ضمنها:

- القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999 في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتعديلاته ولوائحه التنفيذية.
- القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها وتعديلاته ولوائحه التنفيذية.
- القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2002 بشأن تنظيم ومراقبة الإتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.
- القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2013 في شأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ولائحته التنفيذية.
- القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2021 في شأن الحصول على الموارد الوراثية ومشتقاتها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.
- المراسيم الأميرية الخاصة بإعلان المحميات الطبيعية في إمارة أبوظبي.
- القانون المحلي رقم (22) لسنة 2005 بشأن تنظيم الصيد البري بإمارة أبوظبي.

- القانون المحلي رقم (11) لسنة 2020 بشأن تنظيم الرعي في إمارة أبوظبي.

### 4-4 طريقة الإعداد

قامت هيئة البيئة – أبوظبي بإعداد هذه السياسة بالتشاور والتعاون مع العديد من الجهات الحكومية المعنية في الإمارة وذلك من خلال ورش عمل أو لقاءات ثنائية أو إبداء الملاحظات عليها. كذلك تم إشراك بعض مؤسسات القطاع الخاص وكذلك شرائح من المجتمع المحلي.

يبين الجدول رقم (1) أدناه الأدوار والمسؤوليات الرئيسية للجهات الحكومية المعنية بالسياسة والقطاعات ذات الصلة.

الجدول رقم (1): الأدوار والمسؤوليات للقطاعات الاستراتيجية المعنية بالسياسة

| القطاع | الأدوار والمسؤوليات المعنية بالسياسة |
|---|---|
| البيئي | - تطوير الأطر التشريعية المرتبطة بحماية وصون التنوع البيولوجي<br>- القيام بأعمال الرقابة والتفتيش والإنفاذ<br>- القيام بأنشطة التقييم والترخيص البيئي<br>- برامج التوعية بشأن التنوع البيولوجي والمحافظة عليه |
| الثقافي والسياحي والرياضي | - المساهمة في تطوير ودعم مشروعات السياحة البيئية بالتنسيق مع هيئة البيئة - أبوظبي، وتنفيذ دراسات الجدوى الاقتصادية لها<br>- الترويج والتسويق لبرامج وأنشطة السياحة البيئية<br>- بناء القدرات وتدريب الكوادر الوطنية (مرشد/ دليل سياحي بيئي)<br>- تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال السياحة البيئية<br>- دعم تطوير إستراتيجية للسياحة البيئية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة<br>- تطوير ورعاية الأنشطة الرياضية والثقافية التي تعزز التوعية البيئية<br>- التنسيق مع هيئة البيئة - أبوظبي بخصوص الفعاليات الرياضة والثقافية بشكل يضمن تقليل الآثار البيئية لها |
| الاجتماعي | - برامج التوعية وتعزيز المسؤولية المجتمعية تجاه المحافظة على التنوع البيولوجي |
| التعليمي والمعرفي | - دعم برامج التعليم والتوعية البيئية<br>- تضمين المعلومات المتعلقة بالمحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية في إمارة أبوظبي ضمن المناهج الدراسية<br>- تشجيع ودعم البرامج التعليمية المتخصصة في مجال صون الطبيعة<br>- تشجيع طلبة المدارس والجامعات على الابتكار في مجال صون الطبيعة<br>- تطوير برامج مبتكرة تتضمن ممارسة أنشطة تعليمية داخل المحميات الطبيعية بدون الإضرار بالبيئة |

| | |
|---|---|
| التنمية الاقتصادية | - المرونة في استحداث أنشطة اقتصادية تساهم في تسهيل السياحة البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي |
| الاستثماري | - تشجيع الاستثمار المستدام والمشاريع المبتكرة في مجال حماية البيئة |
| الطاقة | - الالتزام بمعايير واشتراطات الصون الخاصة بالمحميات الطبيعية والمناطق المحيطة بها<br>- دعم الأبحاث والمشاريع التي تساهم في حماية وتطوير المحميات الطبيعية والمناطق المحيطة بها<br>- التنسيق مع هيئة البيئة - أبوظبي فيما يتعلق بمشاريع الطاقة أو المشاريع والمسوحات بشكل عام<br>- تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال الحفاظ على سلامة البيئة ضمن مراحل الإنشاء والمهام والعمليات التشغيلية<br>- تجنب الأنشطة التي قد تؤدي إلى الإضرار بالتنوع البيولوجي والحياة الفطرية<br>- تبني مبادئ البناء الأخضر بشكل يضمن تقليل الآثار على الموائل الطبيعية والأنواع |
| الشركات العقارية | - دعم الاستثمارات الصديقة للبيئة بالتنسيق مع هيئة البيئة - أبوظبي |
| الموانئ | - التنسيق مع هيئة البيئة - أبوظبي فيما يتعلق بمشروعات الموانئ في الموائل الطبيعية الحرجة وبالقرب منها |
| البلديات | - مواءمة الخطط والبرامج التطويرية المستقبلية مع دليل أبوظبي لتصنيف وحماية الموائل الطبيعية<br>- التعاون في التفتيش والمراقبة<br>- تضمين مبادئ صون التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط العمراني وتنظيم استخدامات الأراضي<br>- تعزيز آليات تخصيص الأراضي بشكل يضمن سلامة وتكاملية الموائل الطبيعية الحرجة<br>- التعاون في إدارة النفايات وحملات التنظيف |
| المجتمع المحلي | - الإسهام في توعية العاملين في مجال الثروة الحيوانية بأهمية المحافظة على التنوع البيولوجي<br>- المحافظة على البيئة وصون الموارد الطبيعية<br>- المشاركة الفعالة في البرامج التطوعية |
| الزراعة والسلامة الغذائية | - إدارة الثروة الحيوانية والمزارع بطريقة بيئية مستدامة<br>- تشجيع الزراعة الصديقة للبيئة<br>- التخطيط المسبق للمشاريع الزراعية لتجنب التأثير على الموائل الطبيعية الهامة |
| القطاع الأكاديمي والبحثي | - دعم الأبحاث العلمية التي تُسهم في حماية التنوع البيولوجي بإمارة أبوظبي<br>- القيام بأبحاث علمية حول التنوع البيولوجي بإمارة أبوظبي<br>- إنشاء وتطوير برامج بحثية (دراسات عليا) عن البيئة المحلية<br>- بناء القدرات وتعزيز الكوادر العلمية المحلية في مجال التنوع البيولوجي<br>- التعاون على المستوى الإقليمي في المجالات ذات العلاقة |

### 5-4 المعايير والمبادئ التوجيهية

تستند السياسة على معايير عالمية تشمل المبادئ الأساسية للاستخدام المستدام، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحوكمة الواضحة، والبحث العلمي لاتخاذ قرارات مبنية على المعلومات والحقائق. وتلبي السياسة المعايير التالية:

- ذات معايير مرجعية عالمية ومتسقة مع المنهجيات الدولية
- تتماشى مع الالتزامات العالمية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي وإطار العمل العالمي لما بعد 2020 للعيش في تناغم مع الطبيعة
- تدعم مبادئ التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية
- قابلة للتكيف مع المتغيرات البيئية وآثار تغير المناخ
- طموحة وقابلة للتحقيق

كما تستند السياسة على المبادئ التوجيهية التالية لصون واستعادة التنوع البيولوجي في الإمارة:

- **الاستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي:** بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي، يُعرَّف الاستخدام المستدام بأنه استخدام التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية بمعدل يضمن قدرتها على التجدد الطبيعي وحماية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة، والحفاظ على صحة النظم الطبيعية ووظائفها الحيوية. بموجب هذا المبدأ، يُسمح باستخدام التنوع البيولوجي وموارده، ولكن يجب تنظيم الاستخدام والسماح به وفقاً لظروف المنطقة والنوع والغرض، بشروط تحدد الكميات والمواد المسموح بها لتحديد توافقها أو عدم توافقها مع الاستخدامات في كل موقع بهدف تنظيم جمع الأنواع والحد من الرعي الجائر أو الصيد الجائر.

- **الاستخدام المستدام للنسق الطبيعي البري والبحري:** يحدد هذا المبدأ متطلبات التخطيط الشامل لاستخدام الأراضي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لوقف فقدان الموائل وتدهورها وتجزئتها بسبب التغيرات في استخدام الأراضي. أية خطط أو مشاريع استراتيجية وأي نشاط تطويري أو تنموي مقترح يجب أن يتبع تدريجياً إجراءات لتجنب وتقليل وتخفيف الآثار البيئية، ويجب أن تتبع جميع أنشطة التطوير المسموح بها الإطار التنظيمي للتراخيص البيئية في إمارة أبوظبي بحيث يتم السماح بالتطوير واستخدام الموارد وفقاً للقوانين الاتحادية والمحلية المطبقة في الإمارة، مع التأكيد على ضمان إعادة تأهيل الموائل التي قد تتعرض للضرر نتيجة تنفيذ هذه الأنشطة من خلال تدابير مبتكرة ومستدامة تضمن الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي. وتتطلب المشاريع الدائمة والمؤقتة تقييم التأثيرات من خلال دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي أو تقييم الأثر البيئي أو غيرها من الدراسات البيئية قبل إصدار

الترخيص البيئي أو موافقة الهيئة وذلك بحسب حجم ونوع وموقع المشروع. ويجب وضع خطط البناء والعمليات بشكل واضح وتقييمها وتبريرها بفوائد اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية مثبتة مع مراعاة بدائل التصميم والموقع لتخفيف التأثير على البيئة قدر الإمكان. ويتم تطبيق هذا المبدأ بشكل أفضل من خلال دمج أولويات ومتطلبات حماية التنوع البيولوجي في خطط استخدام الأراضي المستقبلية، مما يسمح بتجنب الموائل الحرجة، ودمج حماية الموائل في مراحل التخطيط والتصميم المبدئي للمشاريع السكنية أو الصناعية أو الزراعية. وفي هذا الإطار سيتم تضمين إرشادات وتشريعات محدثة حول حماية الأنواع والموائل في إجراءات الترخيص البيئي للمشاريع في الإمارة.

- **المراقبة طويلة المدى لتقييم نجاح تدابير التخفيف:** يلزم اتخاذ تدابير لتقليل آثار مشاريع التنمية على الأنواع والموائل، إذا لم يكن بالإمكان تجنبها بالكامل. ويتم إدراج التدابير التخفيفية كجزء من شروط الترخيص البيئي الممنوح لمشروع معين. ويجب تقييم هذه التدابير على المدى الطويل لتحديد مدى نجاحها في توفير المعلومات لخطط التخفيف المستقبلية ولإخضاع صاحب المشروع والمشغلين للمساءلة وإلزامهم بتصحيح أية تدابير تخفيف غير ناجحة في الحفاظ على وظيفة النظام الإيكولوجي أو استعادتها ضمن البصمة البيئية للمشروع.

- **التخفيف القائم على الأدلة لوقف فقدان التنوع البيولوجي:** لتحقيق الهدف المتمثل في وقف المزيد من فقدان الأنواع والموائل، سيتم السماح فقط بإجراءات التخفيف القائمة على الأدلة كجزء من تقليل تأثير الأنشطة البشرية، على ألا يُسمح بالتدابير ذات النجاح غير المثبت التي يحتمل عدم نجاحها، بما في ذلك إعادة توطين أنواع حرجة معينة خارج موطنها، أو تعديل الموائل أو استبدالها دون تقديم دليل علمي مسبق إلى السلطة المختصة يبرر ملاءمتها للأنواع أو الموائل المتأثرة بالنشاط.

- **دمج التنوع البيولوجي في المدن:** يعتبر دمج التنوع البيولوجي في البيئات الحضرية أولوية بموجب مبدأ زيادة تواصل المجتمع مع البيئة وتقديره للطبيعة وتحسين الوصول إلى الفوائد الصحية التي يوفرها التنوع البيولوجي. بموجب هذه المبادئ، يجب أن يتضمن التخطيط العمراني بما في ذلك تخطيط استخدام الأراضي هدف زيادة مؤشر التنوع البيولوجي الحضري في مدن إمارة أبوظبي بالتعاون بين الجهات المختصة بالتخطيط لدمج البيئة الطبيعية داخل المدن واستخدام المناظر الطبيعية المستدامة بما يقلل الضغط على الموارد الطبيعية ويدعم الأنواع المحلية من النباتات والحيوانات.

- **مقاومة تغير المناخ والحماية من التصحر:** يعتبر التصحر تهديداً رئيسياً للنظم الإيكولوجية الطبيعية البرية في دولة الإمارات العربية المتحدة (تقرير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD؛ مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية AGEDI، 2015)، حيث تعيش الأنواع البرية المحلية في ظروف بيئية قاسية على عتبة تحملها. يؤدي سوء استخدام النباتات البرية أو الإفراط في استغلالها إلى تفاقم آثار تغير المناخ ويزيد من صعوبة تعافي

النظم البيئية الطبيعية بعد فترات الجفاف أو الارتفاع في درجات الحرارة. من المعروف أن النباتات البرية والساحلية تقدم العديد من خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك التقليل من درجات الحرارة مما يحمي العديد من الأنواع الرئيسية، وتوفير الحماية للسواحل من تأثير العواصف، وتوفير الموائل والموارد الغذائية للحيوانات البرية، وتثبيت التربة، والحفاظ على المياه الجوفية والمواد العضوية. تسعى هذه السياسة إلى الحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي الأساسية التي توفرها الأنواع المحلية لتساعد في مكافحة التصحر وتضمن المرونة في مواجهة تغير المناخ بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر لدولة الإمارات العربية المتحدة (2022- 2030). وكذلك الأمر في النظم الإيكولوجية البحرية، فإن حماية الموائل الساحلية والبحرية تضمن أن تكون الموائل الحرجة مثل الشعاب المرجانية والأعشاب البحرية وأشجار القرم قادرة على تحمل تأثيرات تغير المناخ من خلال تقليل الضغوط الأخرى على هذه الموائل.

- **الاستغلال المنصف والعادل للموارد الطبيعية:** تهدف هذه السياسة إلى تعزيز ودعم الاستغلال العادل والمنصف بما يتماشى مع أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مما يضمن تحقيق الفوائد الثقافية والتقليدية والطبية والتجارية من الموارد الطبيعية، مثل أن يتم تقاسم الفوائد من النباتات والحيوانات البرية المحلية على قدم المساواة والحفاظ عليها عبر الأجيال.

- **تعزيز التواصل مع الطبيعة وتقديرها:** يتماشى مبدأ الاستغلال العادل والمستدام مع رسالة هيئة البيئة - أبوظبي "حماية البيئة وتعزيز الاستدامة من خلال الإدارة البيئية المبتكرة والسياسات والأنظمة الفعالة جنباً إلى جنب مع شركائنا والمجتمع": وتلتزم إمارة أبوظبي باتباع نهج شامل بمراعاة المنافع المجتمعية، والعمل مع الشركاء وإعطاء دور واضح للمجتمعات المحلية والشركات من أجل المسؤولية المجتمعية والإدارة المشتركة، مع التأكيد على أن النباتات المحلية هي جزء من الهوية الطبيعية والثقافية للإمارة وهي توفر العديد من الفوائد والخدمات للإنسان وللبيئة الطبيعية.

- **ضمان الاستدامة الوراثية للمجموعات المحلية:** تسعى هذه السياسة إلى حماية الأنواع المحلية، وأصولها الوراثية من خطر الأنواع الدخيلة والغازية، وذلك من خلال حظر زراعة أو إطلاق الأنواع الدخيلة والغازية وفقاً لما ورد في استراتيجية وخطة العمل الوطنية للأنواع الغازية لدولة الإمارات العربية المتحدة (2022 – 2026). من المعروف أن الأنواع النباتية والحيوانية الدخيلة والغازية تتنافس مع التنوع البيولوجي المحلي على الموارد والموائل المتاحة، مما يؤدي إلى تحولات مجتمعية وتعديل النظم الإيكولوجية الطبيعية القائمة.

- **الاستثمار في الأبحاث الإيكولوجية العلمية طويلة المدى والرصد وبناء القدرات المحلية والتمويل المستدام:** يعد جمع الأدلة العلمية أمراً حاسماً لجهود حماية التنوع البيولوجي لتمكين اتخاذ قرارات مستنيرة وقائمة على الأدلة.

تتطلب هذه السياسة الاستثمار في برامج بحثية طويلة المدى تستخدم بروتوكولات جمع البيانات المعمول بها عالمياً، وتساعد على بناء القدرات المحلية لرصد التنوع البيولوجي وتقييمه. ويتطلب ذلك التواصل مع المعاهد البحثية والجامعات لتحديد الفجوات والبيانات المطلوبة للبحوث وإيجاد الحلول في مجال التنوع البيولوجي.

### 6-4 الموائمة الاستراتيجية

تعتبر هذه السياسة خطوة أساسية لتحقيق الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي في دولة الإمارات العربية المتحدة (2031)، وبما يتماشى مع الالتزامات الدولية التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية العالمية (رامسار)، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع التابع لها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (اتفاقية سايتس).

تمت مواءمة السياسة مع العديد من السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية والمحلية ومنها:

- السياسة العامة للبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة (2021).
- الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي في دولة الإمارات العربية المتحدة (2031).
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر لدولة الإمارات العربية المتحدة (2022 - 2030).
- استراتيجية وخطة العمل الوطنية للأنواع الغازية لدولة الإمارات العربية المتحدة (2022 – 2026).
- سياسة الزراعة وسلامة الغذاء (2012).
- الخطة البحرية: خطة إطار العمل الساحلي والبحري لإمارة أبوظبي.
- المئوية البيئية لإمارة أبوظبي (2071).
- استراتيجية التغير المناخي في إمارة أبوظبي (2023-2027).

يبين الجدول رقم (2) مواءمة أهداف السياسة مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية والدولية.

الجدول رقم (2): مواءمة أهداف السياسة مع الأهداف الوطنية والدولية

| **الهدف رقم (1): استدامة التنوع البيولوجي المحلي والتصدي للتهديدات الرئيسية التي يتعرض لها** | | |
|---|---|---|
| | **الهدف الفرعي** | **مواءمة الهدف مع الأهداف الوطنية والدولية** |
| 1.1 | بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال الحفاظ على سلامة النظم البيئية البرية | هدف التنمية المستدامة 13: العمل المناخي |
| | | هدف التنمية المستدامة 14: الحياة تحت الماء |

| | | |
|---|---|---|
| | والبحرية والارتقاء بالحلول المستندة إلى الطبيعة للتخفيف من آثار المناخ والتكيف معها | هدف التنمية المستدامة 15: الحياة في البر |
| | | الهدف 2 للخطة الوطنية للتغير المناخي للدولة 2017-2050: تقليل المخاطر وتحسين القدرة على التكيف مع التغير المناخي |
| 2.1 | تعزيز التنمية المستدامة من خلال التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية | هدف التنمية المستدامة 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة |
| | | الهدف 3 لخطة أبوظبي: ضمان حماية البيئة وتنوع بيولوجي مستدام |
| | | الخطط الرئيسية لمناطق العاصمة، الظفرة والعين 2040 |
| **الهدف رقم (2): حماية الموائل البرية والبحرية الضرورية للحفاظ على النباتات والحيوانات المحلية** | | |
| 1.2 | تعزيز حوكمة إدارة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي | هدف التنمية المستدامة 15: الحياة في البر |
| | | هدف التنمية المستدامة 14: الحياة تحت الماء |
| | | هدف التنمية المستدامة 13: العمل المناخي |
| 2.2 | الحفاظ على الموائل الطبيعية والأنواع المهددة | الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي في الدولة وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي |
| | | أهداف اتفاقية سايتس |
| 3.2 | تعزيز الفرص المتكافئة للتواصل مع الطبيعة وتوفير خدمات النظم البيئية لرفاهية الإنسان | إستراتيجية هيئة البيئة - أبوظبي 2021-2025 |
| 4.2 | الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي | هدف التنمية المستدامة 11.4: تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي |
| **الهدف رقم (3): تعزيز معرفة جميع الشركاء بأهمية التنوع البيولوجي المحلي وخدمات النظم الإيكولوجية في الإمارة** | | |
| 1.3 | توفير فرص البحث العلمي والابتكار | هدف التنمية المستدامة 4: التعليم الجيد |

| | | |
|---|---|---|
| | والتعليم | هدف التنمية المستدامة 9: الصناعة والابتكار والبنى التحتية |
| | | الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي في الدولة وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي |
| 2.3 | تشجيع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي على تقاسم المسؤوليات للحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال المشاريع المشتركة والشراكات | هدف التنمية المستدامة 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف |
| | | الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي في الدولة وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي |

## 5. أدوات السياسة وآلية التنفيذ

تشرف هيئة البيئة – أبوظبي على تطبيق السياسة من خلال التشاور والتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية على المستويين المحلي والاتحادي وتحليل الآثار بالاستناد إلى إجراءات ممنهجة ومنظمة من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف.

يُبين الجدول رقم (3) أدوات تنفيذ السياسة والجهات المعنية بالتنفيذ بالإضافة إلى الإطار الزمني للتنفيذ.

الجدول رقم (3): أدوات تنفيذ السياسة

| أهداف السياسة | الرقم | الأدوات | المدة | الجهة | الجهات المساندة |
|---|---|---|---|---|---|
| استدامة التنوع البيولوجي المحلي والتصدي للتهديدات الرئيسية التي يتعرض لها | 1 | تقييم وتعزيز الإدارة الفعالة للمحميات الطبيعية | مستمر | هيئة البيئة - أبوظبي | دائرة البلديات والنقل، دائرة الثقافة والسياحة، شركة بترول أبوظبي الوطنية |
| | 2 | تطوير خطة تكيف التنوع البيولوجي مع تغير المناخ من ضمن خطة التكيف البيئية لإمارة أبوظبي | 2025 - 2024 | هيئة البيئة - أبوظبي | |
| | 3 | تطوير وإنفاذ أطر تشريعية وتنظيمية في مجال التنوع البيولوجي | 2028 - 2025 | هيئة البيئة - أبوظبي | دائرة البلديات والنقل، هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، دائرة التنمية الاقتصادية، شركة بترول أبوظبي الوطنية |

| أهداف السياسة | الرقم | الأدوات | المدة | الجهة | الجهات المساندة |
|---|---|---|---|---|---|
| | 4 | ضمان تكامل مبادئ صون التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط العمراني وتنظيم استخدامات الأراضي | مستمر | دائرة البلديات والنقل | هيئة البيئة – أبوظبي، هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، المطورون |
| | 5 | مبادرات الرعي المستدام وبما يتوافق مع التشريعات السارية في الإمارة | مستمر | هيئة البيئة - أبوظبي | دائرة البلديات والنقل، هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، دائرة التنمية الاقتصادية |
| | 6 | تطوير خارطة رأس المال الطبيعي للإمارة | 2029 - 2027 | هيئة البيئة - أبوظبي | دائرة التنمية الاقتصادية، دائرة البلديات والنقل |
| حماية الموائل البرية والبحرية الضرورية للحفاظ على النباتات والحيوانات المحلية | 7 | تطوير وتنفيذ خطط لإدارة واستعادة الموائل المهددة | 2030-2026 | هيئة البيئة - أبوظبي | دائرة البلديات والنقل، دائرة الثقافة والسياحة، شركة بترول أبوظبي الوطنية، موانئ أبوظبي |
| | 8 | تطوير وتنفيذ خطط لاستعادة وحفظ الأنواع المهددة | 2030-2026 | هيئة البيئة - أبوظبي | |
| | 9 | برامج رصد ورقابة طويلة المدى لتقييم التغيرات في حالة وتوزيع النظم البيئية في الإمارة | 2026 - 2025 | هيئة البيئة - أبوظبي | |
| | 10 | رصد وتقييم الأنواع المحلية في الإمارة | مستمر | هيئة البيئة - أبوظبي | |
| | 11 | تطوير منظومة متكاملة للسياحة البيئية تتضمن أنظمة لتتبع الآثار المحتملة على التنوع البيولوجي | 2028 - 2027 | هيئة البيئة – أبوظبي | دائرة الثقافة والسياحة، دائرة البلديات والنقل |
| | 12 | تحديث خرائط الموائل الطبيعية في الإمارة | 2027 - 2026 | هيئة البيئة - أبوظبي | دائرة البلديات والنقل، شركة بترول أبوظبي الوطنية |

| أهداف السياسة | الرقم | الأدوات | المدة | الجهة | الجهات المساندة |
|---|---|---|---|---|---|
| | 13 | حصر وتحديد أهم الموارد الوراثية الموجودة داخل وخارج مواقعها الطبيعية مع التركيز على الموارد الوراثية ذات القيمة الاقتصادية العالية والمهددة في الإمارة | 2027 - 2030 | هيئة البيئة - أبوظبي | دائرة البلديات والنقل، هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية |
| تعزيز معرفة جميع الشركاء بأهمية التنوع البيولوجي المحلي وخدمات النظم الإيكولوجية في الإمارة | 14 | تطوير وتنفيذ خطط تواصل وبرامج توعوية لكافة فئات المجتمع بشأن النظم الإيكولوجية والموائل والأنواع الهامة في الإمارة | مستمر | هيئة البيئة - أبوظبي | دائرة البلديات والنقل، دائرة الثقافة والسياحة، دائرة تنمية المجتمع، شركة بترول أبوظبي الوطنية |
| | 15 | إجراء الأبحاث المتخصصة بالتعاون مع مراكز الأبحاث في الدولة والإمارة (استثمار الإمكانات الفنية المتوفرة على متن سفينة الأبحاث البحرية "جيون" ومركز المصادر الوراثية النباتية) | مستمر | هيئة البيئة - أبوظبي | القطاع الأكاديمي، وزارة التغير المناخي والبيئة، شركة بترول أبوظبي الوطنية |
| | 16 | تطبيق المعارف المتعلقة بصون واستعادة النظم الإيكولوجية وإدراجها في الأنظمة التعليمية | 2027 – 2028 | دائرة التعليم والمعرفة | هيئة البيئة - أبوظبي |
| | 17 | استمرار تنفيذ مشاريع الأحزمة الخضراء والزراعات التجميلية بهدف المحافظة على النباتات المحلية وإكثارها | مستمر | دائرة البلديات والنقل | هيئة البيئة – أبوظبي، هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية |
| | 18 | تحديث القوائم الحمراء للأنواع والنظم البيئية والمؤشرات الخاصة بها | عند الحاجة | هيئة البيئة – أبوظبي | |

## 6. المصطلحات الرئيسية

**صون واستعادة التنوع البيولوجي:** صيانة وحماية وإدارة النظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية وحماية وإنعاش مجموعات الأنواع وكافة عناصر التنوع البيولوجي في مواطنها الطبيعية وخارجها.

**مهدد بالانقراض من الدرجة الأولى:** يعتبر النوع مهدد بالانقراض من الدرجة الأولى عندما تشير أفضل الأدلة المتاحة إلى أن النوع يواجه أعلى المخاطر والتي تهدده بالانقراض في البرية.

**مهددة بالانقراض:** يعتبر النوع مهدد بالانقراض عندما تشير أفضل الأدلة المتاحة إلى أن النوع يواجه مخاطر عالية جداً والتي تهدده بالانقراض في البرية.

**معرض للانقراض:** يعتبر النوع معرض للانقراض عندما تشير أفضل الأدلة المتاحة إلى أن النوع يواجه مخاطر عالية في البرية.

**تحت التهديد:** يعتبر النوع تحت التهديد عندما لا تتفق معايير تقييمه مع الفئات السابقة، ولكنه مؤهل لأن يصبح مهدداً في المستقبل القريب.

**أقل تهديداً:** يعتبر النوع أقل تهديداً عندما لا تتفق معايير تقييمه مع أي من الفئات السابقة (الأنواع الشائعة والمنتشرة).

**غير متوفر المعلومات:** عندما تكون المعلومات المتاحة عن توزيع النوع وحجم جماعته ووضعها غير كافية لتقييم مخاطر الانقراض التي يواجهها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

**التنوع البيولوجي:** تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها النظم الإيكولوجية البرية والبحرية والأحياء المائية والمكونات البيئية التي تعد جزءاً منها، وذلك يتضمن التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع والنظم الإيكولوجية.

**المحميات الطبيعية:** حيز جغرافي محدد بوضوح ومعروف يخصص ويدار، عبر الوسائل القانونية أو الوسائل الفعالة الأخرى، لتحقيق الحفاظ طويل المدى على الطبيعة مع توفير خدمات النظام البيئي والقيم الثقافية المرتبطة بها.

**المونل:** المكان أو نوع الموقع الذي ينشأ فيه الكائن العضوي أو المجموعة بشكل طبيعي.

**الموائل البحرية والبرية الحرجة:** نوع من أنواع النظم البيئية يتمتع بقيمة تنوع بيولوجي عالية، وتتضمن: - الموائل التي تشكل أهمية كبرى بالنسبة للأنواع المهددة بالانقراض من الدرجة الأولى و/أو مهددة بالانقراض - الموائل التي تعزز كثافة الأنواع المهاجرة و/أو الأنواع التي تتجمع بأعداد كبيرة على الصعيد العالمي - النظم البيئية المهددة بشدة و/أو الأنظمة البيولوجية الفريدة؛ و/أو - المناطق المرتبطة بعمليات التطور الرئيسية.

**الاستخدام المستدام:** الحفاظ على الخصائص والطبيعة البيئية، والذي يتحقق من خلال تنفيذ مناهج النظام البيئي ضمن سياق التطوير المستدام.

**النظام الايكولوجي:** مجمع حيوي لمجموعات الكائنات العضوية الدقيقة النباتية والحيوانية يتفاعل مع بيئتها غير الحية باعتبار أنها تمثل وحدة إيكولوجية.

**الأنواع الدخيلة:** الأنواع التي تعيش خارج نطاق توزيعها الأصلي دون التسبب في أي ضرر للأنواع المحلية.

**الأنواع الغازية:** الأنواع التي أنشأت وانتشرت، أو لديها القدرة على ذلك خارج نطاق توزيعها الطبيعي، والتي تعمل بعد ذلك على تهديد النظم الإيكولوجية و/أو الموائل و/أو الأنواع الأخرى، مما قد يتسبب في أضرار اقتصادية و/أو بيئية، أو أضرار على صحة الإنسان.

## 7. المراجع


هيئة البيئة - أبوظبي، (2012). رؤية أبوظبي البيئية 2030.

هيئة البيئة – أبوظبي، (2015). إطار عمل تطوير السياسة البيئية بالهيئة.

هيئة البيئة – أبوظبي، (2021). الخطة الإستراتيجية لهيئة البيئة - أبوظبي 2021-2025.

هيئة البيئة – أبوظبي، (2017). تقرير حالة البيئة.

هيئة البيئة – أبوظبي، (2023). استراتيجية التغير المناخي في إمارة أبوظبي 2023-2027.

وزارة التغير المناخي والبيئة، (2014). الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2014-2021.

وزارة التغير المناخي والبيئة، (2024). الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي في دولة الإمارات العربية المتحدة 2031.

وزارة التغير المناخي والبيئة، (2023). الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر (2022 – 2030).

منتدى الاقتصاد العالمي، (2024). تقرير المخاطر العالمية لعام 2024.

Brown. G., and Sakkir, S. (2004). The Vascular Plants of Abu Dhabi Emirate, ERWDA Internal Research Report, pp 39.
http://www.ead.ae/TacSoft/FileManager/Publications/reports/TERC/plantchec

klistv1_2.pdf.

Böer, B. (1998). Anthropogenic factors and their potential impacts on the sustainable development of Abu Dhabi's terrestrial biological resources. Int. J. Sustain. Dev. World Ecol., 5: 125-135.

IPBES (2019): Summary for policymakers of the global assessment report on biodiversity and ecosystem services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services. https://doi.org/10.5281/zenodo.3553579

Javed, S., Soorae, P.S., Zager, I., Castellanos, M., Garcia, L. and Al Dhaheri, S. (2023). Abu Dhabi Red List of Ecosystems. An assessment of the conservation status of the ecosystems of Abu Dhabi. Gland, Switzerland.

Javed, S., Garcia, R., A.M., Rodrigues, J., Sakkir, S. and Dhaheri, S. (2020). The Abu Dhabi Red List of Species: An assessment of the conservation status of mammals, birds, reptiles, invertebrates and plants in Abu Dhabi Emirate. Environment Agency – Abu Dhabi, Provita and IUCN Species Survival Commission.

Sakkir, S., Kabshawi, M., and Mehairbi, M. Medicinal plants diversity and their conservation status in the United Arab Emirates (UAE). J. Med. Plants Res. 2012;6(7):1304–22.

Secretariat of the Convention on Biological Diversity (2010). Strategic Plan for Biodiversity 2011-2020 and the Aichi Targets, COP 10 Decision X/2, X/2.

The Global Goals. https://www.globalgoals.org/goals

World Economic Forum (WEF). Nature risk rising: Why the crisis engulfing nature matters for business and the economy. (2020). World Economic Forum (WEF). https://www3.weforum.org/docs/WEF_New_Nature_Economy_Report_2020.pdf

الإمارات العربية المتحدة
إمارة أبوظبي
تصدر عن الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي
الشؤون القانونية والتشريعات
أبوظبي – ص.ب 19
هاتف: 26688446 971+ – فاكس: 26669981 971+
البريد الإلكتروني: gazette@ecouncil.ae

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة